



أثر العقيدة العسكرية الفرنسية في إفريقيا الاستوائية (1894-1960م)

## The impact of French military doctrine on Equatorial Africa (1894-1960 AD)

د. إبراهيم حسن السليك

رئيس قسم التاريخ بجامعة آدم بركة بأبشة  
ومحاضر بالمعهد العالي لإعداد المعلمين بأبشة  
[assilek74@gmail.com](mailto:assilek74@gmail.com)

د. آدم الضي محمد

محاضر بجامعة مندو قسم اللغة والإعلام  
[adoumadeimht@gmail.com](mailto:adoumadeimht@gmail.com)

## أثر العقيدة العسكرية الفرنسية في إفريقيا الاستوائية

### المخلص :

تناول هذا البحث أثر العقيدة العسكرية الفرنسية في إفريقيا الاستوائية بعد أن أسستها فرنسا وجعلت لها أهداف تتمشى مع مصالحها، أنشأت هذه المؤسسة العسكرية في وسط إفريقيا بعد أن نالت إفريقيا استغلالها عام 1960م بتوجيه من فرنسا، وبنيت أولاً على أكتاف من شاركوا مع فرنسا في الحربين العالميتين وتدريبوا هناك وأصبحوا صالحين لممارسة الجندية، وكانت أهداف وأغراض المؤسسة التي أنشأت لها في البداية سامية جداً ويمكن أن تحقق الغرض والمصلحة العامة لإفريقيا الاستوائية، ولكن حولت هذه الأهداف والأغراض لمصالح خارجية.

لم تكن المؤسسة العسكرية في إفريقيا الاستوائية هادفة ومستقيمة ووطنية منذ إنشائها وحتى اليوم.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة العسكرية، إفريقيا الاستوائية، الجيش، فرنسا، الاستعمار، الاستغلال.

### Abstract :

This study addresses the impact of French military doctrine in Equatorial Africa after having created it for objectives consistent with its interests.

Military initiation was created in the center of Africa after independence in 1960 at the direction of France. The agents recruited are mostly from those who participated in the two world wars and who underwent training during these periods.

The objectives and goals of the institution which was created in its early periods were oriented for the general interest in Equatorial Africa.

Unfortunately, its objectives and goals are diverted to other external ends.

Furthermore, the military institution in equatorial Africa does not conform to patriotic standards since its creation until today .

Key words : Colonization, army, defense, security.

● مقدمة :

كان الوسط الإفريقي قد شهد تعاقب حضاري متمثل في إمبراطورية كانم، التي نشأت حول حوض بحيرة تشاد منذ القرن الثامن الميلادي، التي جذبت إليها استطلاعات الدول الأوروبية أثناء الكشوفات الجغرافية، وأصبحت فرنسا من الدول الاستعمارية التي أولت اهتماما بالغا بها، حتى سارعت إلى استعمارها منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي (1894-1960م)، وقد تشرب عدد من أبنائها بثقافة الجنديّة الفرنسية، حينما اشتغلوا مع الجيش الفرنسي، حتى ساهموا في حرب تحرير فرنسا، أثناء مجريات الحرب العالمية الثانية، بقيادة الجنرال ديغول رئيس فرنسا الحرة، وعندما هبت رياح الاستقلال نالت هذه الدول سيادتها عن فرنسا طواعية في العام 1960م، ودعت الحاجة إلى تكوين جيوش وطنية لتتولى مهمة الدفاع والأمن، وهو ما سنتناوله في حيثيات صفحات الدراسة البحثية التالية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في النقاط التالية :

- لماذا كونت فرنسا المؤسسة العسكرية في إفريقيا الاستوائية وجعلتها صورة فوتوغرافية للجيش الفرنسي؟
- لماذا لم تراعي فرنسا المصالح العامة أو على الأقل المصلحة الإفريقية؟
- لماذا الجيش الإفريقي لم يعي الدرس رغم المآسي المتكررة؟

### أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث في كون أن المؤسسة العسكرية هي من أهم المؤسسات الفاعلة في إفريقيا الاستوائية، وهي التي تتحكم في تسيير شؤون الدول الإفريقية، وهي من مؤسسات صنع القرار في إفريقيا.

### أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلي تحقيق ما يلي :

- الوقوف على مواطن القوة والضعف في جيوش إفريقيا الاستوائية.
- توضيح أن الجيش في إفريقيا الاستوائية مازال مسيرا من قبل فرنسا.

### منهج البحث :

استخدم الباحثان المنهج التاريخي والوصفي لما لهما من علاقة في إظهار وتوضيح مادة البحث وبدونهما لا يمكن أن نصل إلي هذه المعلومات المتواضعة.

### حدود البحث :

أن حدود هذا البحث المكانية هي إفريقيا الاستوائية فقط، أما الفترة الزمنية تبدأ من وصول الاستعمار الفرنسي إلي إفريقيا الاستوائية وتستمر حتى اليوم.

### المبحث الأول: تأسيس وأهداف المؤسسة العسكرية لدول وسط إفريقيا:

تأسست المؤسسة العسكرية في وسط إفريقيا، بعد أن نالت هذه الدول الاستقلال عن فرنسا في العام 1960م، بحسب التواريخ التالية، جمهورية تشاد في 11/8/1960 وجمهورية إفريقيا الوسطى في 13/8/1960 وأخيرا جمهورية الكونغو في 15/8/1960

إن دول هذه المجموعة التي كان يطلق عليها استعماريا بإفريقيا الاستوائية الفرنسية، تأسست جيوشها من عناصر مواطنيها الذين اشتغلوا بالمؤسسة العسكرية الفرنسية، التي تشربوا من عقيدتها الجندية، فأوكلت إليهم مهمة القيادة العسكرية في وسط إفريقيا، كل حسب جغرافيته، وبناء على أهداف معينة تتمثل في التالي:

أ- المطلب الأول: حماية دول الوسط الإفريقي من الاعتداءات الخارجية:

إن الجيش بطبيعته المهنية والاحترافية، مرتبط بالعالم الخارجي، كما يهتم بالأحداث التي تجري داخل الوطن، مثل التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فهو مدرب ومعد لمواجهة العدوان الخارجي، وعدم التخلف عن القيام بهذا الدور، من حيث مستوى الإعداد والتسليح، بغض النظر عن مستوى تخلف دولته، ولذا فإن عنصر المنافسة ومحاكاة العالم الخارجي عسكرياً، قد ظل يلزم الجيش عضويًا، فمن اللازم إرسال الضباط للتدريب في الخارج، أو على الأقل دعوة المدربين لرفع المستوى في المهارات العسكرية، فقد أرسلت دول هذه المجموعة عدة بعثات عسكرية، من أجل تأهيل قواتها احترافياً إلى مدارس أوروبية وأمريكية، وهناك أسباب عدة تفرض واقعتها بهذا الاهتمام، أهمها ضرورة إطلاع الضباط في إفريقيا الاستوائية على الخبرات والتكتيك العسكري الحديث، وكيفية تنظيم القوات المسلحة الأجنبية، فيظهر نوع من زيادة الإدراك في الأمور العسكرية المعاصرة، وقد يساعد عدم الإحساس بالتخلف، على ظهور المشاعر الوطنية والقومية لدى الضباط، ويحثهم على النضال من أجل تصفية السيطرة الأجنبية، كما يقوى شعورهم بضرورة تجديد البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وإعادة بنائه في آخر المطاف، وينطوي هذا الشعور على الجندي العادي<sup>(1)</sup>.

إن المؤسسة العسكرية للوسط الإفريقي، على الرغم من أن عناصرها الأوائل من الجنود، قد أظهروا توجهات أمنية واهتماماً بالحس الوطني العالي، إلا أنهم فرطوا في المهنية ضد المواطن العادي الذي يتوق إلى أبسط مقومات الحياة<sup>(2)</sup>.

(1) ميرسكي، غيورغي: الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية. دار التقدم. الاتحاد السوفيتي. 1998م، ص 9.

(2) Gatta, Galingothe: T2, op.cit., p 404.

ومع تزايد عدد الجيش الحديث لدول وسط إفريقيا، جراء عملية الانتقاء التي تجرى في صفوفه كل عام، فقد أصبحت أعدادها تتزايد طردياً، نسبة لعمل قادة أركان حربها الذين يشرفون على تدريباته الدورية، ويتبع ذلك تزايد في عدد ضباط الأركان، الذين تحصلوا على التتقيف في الفنون العسكرية، جراء المشاركات الميدانية خلال الحربين العالميتين، وكذلك المؤهلات العلمية ابتداء من داخل المؤسسة العسكرية الفرنسية، ومروراً بمؤسسات المستعمر وانتهاء بالتعاون العسكري بين البلدان المستقلة حديثاً، تحت المظلات الإقليمية والدولية، كالتعاون الإقليمي بين المستعمرات الفرنسية والدول العربية، فإن ضباط أركان الجيش في هذه الدول بطبيعة خدمتهم العسكرية، ملزمون باتفاقية الدفاع التي عقدت مع فرنسا عشية الاستقلال، وعلى هذا الأساس كانت فرنسا تمددهم بالأسلحة والعتاد والتدريب في الفنون العسكرية، بل وظلت تشرف على تنظيمهم وانضباطهم، الذي أصبح أمراً ضرورياً وملحاً، من أجل تلبية متطلبات الوطن وحمايته من التدخل الأجنبي.<sup>(3)</sup>

وبعد أن تمكنت فرنسا من إعداد فئة متعلمة نوعاً ما، من المجتمع المدني وسلمتها زمام الحكم، وحتى لا يتأرجح الوضع الأمني، وتصبح مكتسباتها في خطر، كان لزاماً عليها أن تضبط الوضع الجديد، منذ ولادته لترعى مصالحها وتحافظ عليها بشكل دائم وثابت. ولذلك كان ضباط المؤسسة العسكرية الإفريقية يتسارعون إلى عدم إجهاض هذا المشروع، عبر توطيد العلاقة مع فرنسا، حيث كانت تقوم بدور الراعي صاحب العصا الرادعة، ضد أي تحرك وطني قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني في الداخل، أو مع دول الجوار، وبالمقابل فإن فرنسا قد ظلت توازر دول هذه المجموعة في المنابر الإقليمية والدولية، ومرد ذلك إلى اتفاقيات كانت قد عقدت بينها وبين فرنسا عشية الاستقلال، حيث كفلت هذه الدول لفرنسا المستقبل الاستراتيجي، بوقوفها المستمر إلى جانب قواتها ونظامها السياسي الموالي، في سبيل تحقيق ما تصبو إليه من أطماع وأهداف عاجلة أو آجلة<sup>(4)</sup>

<sup>(3)</sup>Ibid, p 405.

<sup>(4)</sup> رزق، باسم رزق عدلي، إفريقيا والغرب. مركز البحوث العربية الإفريقية، مكتبة الجزيرة. ط1. القاهرة. 2010م، ص

## ب- المطلب الثاني: ضمان وحدة التراب الوطني والإقليمي:

أن التنظيم الذي وضعه قانون 1900م، لا يخلو من تطوير الأجهزة العسكرية، لمواكبة التعديلات الجوهرية، التي تتحكم في العلاقة بين فرنسا ومقاطعات ما وراء البحار من حيث التبعية، ففي عام 1958م تم تغيير مسمى المستعمرات إلى مسمى ما وراء البحار، ثم انتقل إلى المسمى القديم الذي عرف (بالفرق البحرية) وذلك في عام 1960م.

ويظهر ذلك من خلال عملية التنظيم العسكري، التي بدأت تتطور على مهل، وتأخذ مسميات مختلفة، لتسهيل الانصياح ثم التدويب، فأقدمها هو مسمى فرق البحرية، ثم متوسطها مسمى المستعمرات، وذلك كي يقوم الجيش بواجبه الاستعماري، في الإشراف الإداري المباشر على المناطق التي استعمرتها فرنسا، وكان آخرها مصطلح مستعمرات ما وراء البحار. والذي أستبدل فيما بعد بالاسم القديم (فرق البحرية) في عام 1960م كما أسلفنا. ومنذ عام 1958م، فقد ورثت وزارة الدفاع الفرنسية، كل ممتلكات فرنسا ما وراء البحار، بعد ضغط الأخيرة على إنشاء الجمعية الفرنسية، والتي تمخض عنها إعادة تنظيم الأجهزة المركزية المكلفة بإدارة فرق البحرية، وقد تمتعت وزارة الدفاع الفرنسية آنذاك، بالاستقلالية في تنظيماتها وميزانياتها<sup>(5)</sup>، وهو ما شكل لها سهولة تحويل الكوادر والفرق، التي هي من أصول المستعمرات السابقة، إلى الجيوش الوطنية الإفريقية، التي نشأت بعد حركة الاستقلال لعام 1960م.<sup>(6)</sup>

إن هذه التحولات الإجرائية، توضح لنا تبعية الشؤون العسكرية لوزارة الدفاع الفرنسية، في جميع المستعمرات الفرنسية، وهذه الأخيرة، هي من ضغطت على الحكومة الفرنسية، لكي تنشأ الجمعية التأسيسية الفرنسية. ويتضح أيضاً أنه بعد مشاركة الجيوش الإفريقية في تحرير فرنسا، من قبضة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية،

<sup>(5)</sup>Gatta, Galingothe: T2, op.cit., p 402.

<sup>(6)</sup>Nelli, Djimtola.Bayo;Gagsougolvang: op.cit., p 163.

لقد قررت وزارة الدفاع، تسريح كل الكوادر المدنية، وعناصر الجيش إلى بلدانهم الأم، كي يقوموا بمهمة تسيير دفة شؤون دولهم العسكرية، بعد نيلها الاستقلال<sup>(7)</sup>.

ومن المعلوم أن دول هذه المجموعة، لم تحصل على استقلالها بالنضال المسلح، كي يمهد لميلاد جيوش وطنية، تخدم مصالح الوطن مبكراً، فمع الاستقلال كونت فرنسا هذهاالجيش، من الضباط الذين كانوا يخدمون مع جيشها، مما يشير إلى أن ميلاد الجيوش الإفريقية الحديثة، قد كان من رحم المؤسسة العسكرية الفرنسية.<sup>(8)</sup> وبقي أن نشير أيضاً، إلى أن كل عناصر الجيوش الإفريقية الأوائل، قد تم تدريبهم بواسطة كوادر تخرجوا من المدارس العسكرية الفرنسية، بل وإن جزءاً كبيراً منهم، قد تلقوا تدريباتهم في داخل تلك المدارس العسكرية، وأن أهداف ومهام المؤسسة العسكرية الإفريقية، تتطلب ضرورة التنظيم، بالإضافة إلى إرادة صلبة، لتحقيق الأهداف التي من شأنها إنجاز مصالح الوطن والمواطن، تلك الأهداف والمهام التي يتمثل قوامها، في جلب الأمن والاستقرار، وحماية الحدود الوطنية، ودفع الأخطار الأجنبية إذا ما دعت الضرورة لذلك، وتبعية الجيش للنظام السياسي القائم، ومن هنا تظهر أهمية الجيوش وضرورة إعدادها وتدريبها.<sup>(9)</sup>

أما عن تأسيس هذا الجيش الإفريقي الذي كان جله من أبناء الأقليات الذين كانوا تحت الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، خلال الحرب العالمية الثانية بقيادة العقيد ليكليرك، يقول السيد "قوارا لاسو" وهو جنرالاً في الجيش التشادي الحالي، وكان ضمن الذين عاصروا العهد الأول للجيش، متحدثاً عن ولادة هذا الجيش الإفريقي الحديث بالتساؤل قائلاً "إذن لقد تم تكوين الجيش ولكن لماذا؟" ثم بدأ يجيب مستدركا بالقول (كان تأسيس الجيش ينطلق من مبدأ الحرب وعدم الاستقرار، ولمحاربة الاعتداءات الأجنبية، وليس للقمع الداخلي)، ثم يحيل الإجابة مرة أخرى إلى الأب المؤسس للجيش التشادي الجنرال دومرو، الذي يقول "في زمن السلم يعمل الجيش على

<sup>(7)</sup>Denis, pierre: op.cit., p 252.

<sup>(8)</sup> J. O: De la republique du tchad, bibliothèque nationale, ndjamena, 1962, P 82.

<sup>(9)</sup>Gatta, galingothe: t2, op.cit., p 403.

التعليم والتثقيف والتربية والتكوين، ليكون قادراً على الدفاع عن حدود الدولة وجلب النظام والأمن للمواطنين، ولا يشتغل بالسياسة<sup>(10)</sup>.

وذلك انطلاقاً من مبدأ الحرية والوطنية ووحدة التراب، إلا أن أفكار المؤسسين للجيش الإفريقي، تختلف في كيفية أساليب التنفيذ، وبلوغ تطوير الأهداف السياسية، وإصلاح الأوضاع السلطوية، والأمن الاجتماعي، فعلى الرغم من أن قادة الاستقلال اهتموا بزيادة عدد وتدريب الجيش في المدارس العسكرية، التي أنشأت إبان الاستعمار، إلا أنهم يتبعون في تعيين عناصره النمط الموروث من الاستعمار الفرنسي، الذي يغلب عليه طابع الأفضلية لأبناء الأقليات، اللذين استلموا مقاليد السلطة مباشرة بعد الاستعمار، وهو ما أثبت الفكرة التي ترى بأن المؤسسة العسكرية تتبع للمستعمر، وأن ثوبها الوطني تقمصه أبناء الأقليات، فأطلق عليها المؤسسة العسكرية الوطنية بدلاً من الاستعمارية، وهو ما يجعلنا نقر بعدم حيادية هذا الجيش وإن لم نضف عليه الطابع القبلي، وإن كان لا يمكننا استثنائه، وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار، قلة الجنرالات وضباط الصف في هذا الجيش، ومع ذلك ظلوا يسيطرون على القوات المسلحة في أقاليم الوسط الإفريقي<sup>(11)</sup>.

وعليه فإن ضرورة وجود قوات مسلحة خاصة بالرغم من العبء الهائل، الذي تلقيه على الميزانية المرصودة لها، يمثل أمراً حتمياً، حيث يعزى ذلك إلى حجج واقعية، مثل خطر التدخل الأجنبي المسلح، وحماية الحدود الوطنية، وردع النزاعات والقلاقل الداخلية، إضافة إلى التعامل مع النخب السياسية، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، وفرض سيادة الدولة، وإكساب الجيش حياداً سياسياً واجتماعياً، يلزمه الاهتمام بضبط الأمن الداخلي، كما أشار إلى ذلك الأب المؤسس للجيش الوطني التشادي الجنرال دومرو<sup>(12)</sup>.

### ج- المطلب الثالث: ضمان أمن مواطن وسط إفريقيا واستقراره:

(10)Ibid, p 405.

(11)Ngangbet, Michel: op.cit., p 94.

(12)ميرسكي، غيورغي: مرجع سبق ذكره ، ص 7.

إن من أبرز السمات الأساسية للجيش الوطني، هي سمة توفير الأمن والاستقرار للمواطن، شأنه في ذلك شأن كل المؤسسات العسكرية في كل دول العالم، فجميع فئات جيوش الوسط الإفريقي، التي اكتسبت ثقافتها العسكرية من العقيدة العسكرية الفرنسية، شاهدت تعلق وتألق الفرنسيين بدولتهم، حينما هبوا لاستعادتها من قبضة الألمان، وتجميع شمل الشعب الفرنسي من الشتات، كما أن مظاهر الحربين العالميتين الأولى والثانية، تعد من الشواهد القوية على ضرورة الأمن والاستقرار، وعند ما سُرخ هؤلاء إلى المؤسسة العسكرية الإفريقية، كان لهم ذلك الهم نفسه، إلا أنهم أصبحوا مكبلين ببنود اتفاقيات، كانت قد وقعت بين النظم الحاكمة وفرنسا، ولكي تتحقق مهمتها المهنية، عليها أن تتمتع بالوطنية، ولا تركع لأي تبعية داخلية أو خارجية<sup>(13)</sup>.

ويمكننا القول أن قدرة وكفاءة المؤسسة العسكرية في الوسط الإفريقي، قد أسهمت في تحقيق الاستقرار والأمن للمواطنين مع بداية مهنتها الوطنية، بدرجة ساهمت في بناء علاقات سليمة مع القوى السياسية والمدنية، بما سمح لها من توسيع نطاق المشاركة لاستيعاب عوامل الصراع، التي قد ينجم عنها ما يؤدي إلى الإفلات الأمني وعدم الاستقرار، سواء داخل هيكل النخب الحاكمة، أو داخل الجسد الاجتماعي للدولة، والتي تظهر في صور متعددة كمحاولات الانفصال والانقلابات أو الحروب الأهلية<sup>(14)</sup>.

بيد أن المؤسسة العسكرية في وسط إفريقيا، قد كانت تتجاذبها ثلاثة اتجاهات في نهايات فترة حكم الجمهوريات الأولى، فالإتجاه الأول هو أنها أصبحت ممقوتة لدى الرؤساء، لكونها قصرت في أداء مهامها العسكرية بحسب تقديرهم، نتيجة عدم سيطرتها على بؤر الفلاقل بدولها، وأصبحت تنفذ متطلبات المستعمر فقط دون الاهتمام بأساسيات الحكم في دولها، وأصبحت تتلقى توجيهاتها مباشرة من الحكومة الفرنسية، وأما الإتجاه الثاني فيتمثل في ضعف حماية المواطنين الأفارقة من جور الحكومات الوطنية، والاتجاه الأخير هو استياء الشعب من حكم الجمهوريات الأولى، بسبب الضرائب والممارسات غير الأخلاقية وغير الإنسانية من قبل المؤسسة العسكرية،

---

<sup>(13)</sup>Buijtenhuijts, robert: le froinat et les guerres civiles du Tchad (1977 - 1984)

karthala, paris, pays – bas 1987, p22.

<sup>(14)</sup>حسن، حمدي عبد الرحمن: العسكريون والحكم في إفريقيا. مركز دراسات المستقبل الإفريقي. القاهرة. 1996م،

التي حرزتها النظم ضد الشعب، خاصة وأن الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول هذه المجموعة غير منضبطة (15).

»(16). (17).

إن أخطاء النظم التي كانت قائمة وقتذاك، ومتطلبات فرنسا، وطموحات بعض القادة، قد جعلت من الصعوبة بمكان أن تتخذ الجيوش موقفاً وطنياً صلباً لرعاية الوطن والمواطن. ولكي تثق جميع النخب والمواطنين العاديين بالمؤسسة العسكرية، حتى لا يتضرر الجسد الاجتماعي لهذه الدول، يجب أن يتمتع الجيش بالميزات التالية:

- 1- أن يتمتع الجيش بالوطنية.
  - 2- أن يكون نظامياً ويشارك فيه على الأقل عدد كبير من شرائح المجتمع.
  - 3- أن تكون الترقية فيه من داخل كينونته وعلى حسب الأحقية.
  - 4- أن يكون همه الدفاع عن المصالح الوطنية العليا.
  - 5- وأن يسهر لجلب الأمن والاستقرار.
  - 6- وأن يكون قادراً على احتواء الخروقات السياسية، متى ما دعت الضرورة لذلك.
- كل هذه النقاط تصب في احترافية النظام التأسيسي للجيش ذاته، وهذا الأمر قد أصبح مطلباً في غاية الصعوبة، لدى المؤسسة العسكرية لوسط إفريقيا، التي واجهت بعض الإشكاليات، في علاقاتها مع النظام المدني القائم حينها، بقيادة رؤساء الجمهوريات الأول، حيث أن مفهوم العلاقات المدنية - العسكرية، قد كان يشير إلى ضرورة احتواء التفاهم المؤسسي لتلك العلاقات، القائمة بين القيادة المدنية الحاكمة والمؤسسة العسكرية، ولاسيما

(15)Gatta, galingothe: t2, op.cit., p 401.

(16)Blaise;Josalima;Tchad - France; le Lachage, jeune Afrique, N<sup>0613</sup>, cefod, 1973, p 18.

(17)Buijtenhuijts, robert: op.cit., p34.

كبار الضباط العسكريين.<sup>(18)</sup> وهذا ما يفسر وجود طرفين من أجل ضمان تحقيق أمن المواطن الإفريقي واستقراره، فالطرف الأول يسعى إلى تعظيم السيطرة المدنية من قبل النظام المدني القائم، ونعني به محاولة سيطرة نظام الجمهوريات الأول على العسكريين، بغية تنظيم وتعظيم سلطتها ومكانتها بداخل المجتمع، ومن ثم يصبح العسكر بمثابة فرس الرهان، في عملية الصراع على هرم السلطة المدنية، أي وبمعنى أدق محاولة تحقيق السيطرة المدنية على العسكر، وتقليص دورهم في الحياة السياسية، أما الطرف الثاني فهو يسعى إلى تعظيم فعالية المهنة المؤدية إلى الاحتراف العسكري بين أفراد المنظومة العسكرية، لتكون سيدة الموقف في التآرجح السياسي، وجعلها مرآة للدولة عبر المتطلبات التالية:

1- ضرورة التكوين الاحترافي للمؤسسة العسكرية.

2- الحياد السياسي للعسكر ولاسيما الضباط منهم.

3- دعم التدريب المهني المتخصص في أسلوب إدارة العنف في المجتمع.

4- الاستعداد لتنفيذ القرارات الشرعية الصادرة عن الحكومة.

وقد فشلت السلطة المدنية حينها، في تحقيق المسكين الثاني والرابع، لأن العلاقات المدنية العسكرية، قد كانت وما زالت تمتاز بالمد والجزر، وهو ما يؤكد وجود الحذر بين الكيانين، وهذا ما أدى إلى بروز القلاقل في داخل الوسط الإفريقي، كما حدث في تجربة إخماد المظاهرات السلمية في عام 1963 بعاصمة جمهورية تشاد وعام 1965م بمدينة منقلمي في الشرق، وكذلك في عام 1968م بمدينة برداي في الشمال، وقد تخللت الحادثتين الأخيرين نشوء ثورة فرولينا المسلحة عام 1966م بمدينة نيالا السودانية<sup>(19)</sup>.

وأما المسلك الثاني فهو تعظيم الاحتراف العسكري، حتى لا يختفي طابع الوطنية والحيادية في داخل جسد المؤسسة العسكرية الإفريقية، كي لا تطمع في تسلق الهرم السياسي في أوطانها، وأن يكون دورها قاصراً على

(18) حسن، حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي. القاهرة. 1998م ص

(19)Buijtenhuijts, robert: op.cit., p22.

تطبيق نظامها المؤسسي فقط، ومتى ما فشلت السلطة المدنية في تحقيق ذلك ستفسد العلاقات بين الجانبين، ولنجاح المؤسسة العسكرية يجب عليها أن تتحوا هذا النحو:

1- عدم نقص التكوين الاحترافي الدقيق للمؤسسة.

2- عدم استقطاب بعض العناصر والتدرج في ترقيتها لخلق (أيدولوجية موالية للبعض).

3- أن تكون على درجة عالية من الاستيعاب السياسي للضباط.

4- الاهتمام بتوفير وسائل القدرة التشغيلية

كما يجب أن تتسم طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية بنمطين أساسيين، فالأول هو نمط ذات طبيعة مخترقة والثاني نمط ذات طبيعة مفتتة، وهذا ما يفسر لنا أيضا طبيعة الحدود القائمة بين العسكريين وبيئتهم الخارجية. وعلى هذا الأساس يتم تحديد نمط العلاقات المدنية - العسكرية، فمتى ما كانت الحدود متكاملة فهي قادرة على طرح درجة قوية من التنافس المهني والاحترافي لنماء الانفصال الايجابي، بين العسكر والساسة، وقد تعكس الحدود المخترقة عموماً، عدم الوضوح في الانفصال بين المدنيين والعسكر، في حين أن الحدود المفتتة تطرح لنا درجات مختلفة من الانفصال التوجيهي بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية، ولذلك تسعى النخبة السياسية للحفاظ على مناصبها والرغبة في إحكام سيطرتها<sup>(20)</sup>.

**المبحث الثاني: مهام وواجبات المؤسسة العسكرية للوسط الإفريقي:**

**أ- المطلب الأول: الترقية:**

---

(20) رزق، باسم رزق عدلي: مرجع سبق ذكره، ص177.

لقد كانت الجمهورية الفرنسية تقيم المسابقات لعناصر مستعمراتها، لالتحاق بمدارسها الحربية، بواسطة وزارة المستعمرات الفرنسية، حيث أن مواطني أقاليم فرنسا ما وراء البحار من الأفارقة، يستفيدون من هذه الفرص للدخول إلى المدارس العسكرية الخاصة بالشؤون الحربية.

ففي هذه المدارس تم تكوين عدد لا يستهان به من المواطنين الأفارقة، في الثقافة العسكرية، من أجل استغلالهم عسكرياً من قبل فرنسا، في عملية إدارة المستعمرات، حيث أصبحوا مواطنين فرنسيين بدلاً من مواطنين أفارقة، ثم بعد الاستقلال، أصبح هؤلاء أداة طيعة في يد المستعمر، وقد كانوا طلائع لنواة الجيوش الوطنية في دولهم، التي نالت الاستقلال الممنوح، ولذلك تم اعتماد العناصر التابعة لإقليم الوسط الإفريقي في هذه المسابقات، بتاريخ 1958/8/9م، بمرسوم رئاسي تم اقتراحه في مجلس الوزراء للحكومة الفرنسية آنذاك، وقامت بتنفيذه وزارة الجيش الفرنسي على مقاطعات ما وراء البحار، معتمدة على قانون 31 مارس 1928م المتعلق بالتجنيد<sup>(21)</sup>.

على أن هذا القانون، قد أعطى الضوء على موافقة الحكومة الفرنسية، بأن تقبل مدارسها الخاصة بشؤون الحرب، عدداً من الأفارقة لدعم مصيرها الاستراتيجي، المتمثل في دعم الإدارة الاستعمارية، ثم مواصلة التواطؤ بعد أن تستقل تلك الدول عن فرنسا، والحقيقة أن هذه الترتيبات، كانت تهدف إلى إرساء أصول قواعد العلاقات العسكرية مع فرنسا، وتصبح المؤسسات العسكرية في الوسط الإفريقي فرنسية الهدف، لكنها في أراض إفريقية، لأنهم سيوزعون بعد انتهاء الدراسة والتدريب، إلى أقاليم فرنسا ما وراء البحار، كل حسب تخصصه. وأن المرسوم المشار إليه، قد تضمن مواد كلها تسهيلية، لأجل إستعفاف الأقاليم الأفريقية التابعة لفرنسا، قبيل فترة الاستقلال، وقد وقع على ذلك المرسوم، كل من الجنرال ديغول رئيس فرنسا ووزير الجيش - بيير قيلولما، وكذلك وزير فرنسا ما وراء البحار.

إن عملية تكوين مؤسسة عسكرية وطنية حديثة الولادة، في أقاليم الوسط الإفريقي، أمر مرهون في نظر مجموعة وسط إفريقيا المستقلة، بعنصرين أساسيين، أولهما إنشاء هذه المؤسسة العسكرية لخلق التوازن الاجتماعي

(21)j. o: de la République Française, bibliothèque nationale, Ndjamen, 1958, p 7631.

والتموي الداخلي إن أمكن، وثانيهما تدريب الجنود عسكرياً وأكاديمياً في المدارس الفرنسية، لمزيد من المهنية والاحتراف<sup>(22)</sup>.

إن جل قادة جيوش وسط إفريقيا، أقرب ولاء إلى الجمهورية الفرنسية منها إلى دولهم الإفريقية، ونظراً للخوف المبدئي، الذي يوحى بإقليمية الجيش أو ندية قاداته للنظم السياسة الإفريقية، سارعت الحكومات الحديثة، إلى استقطاب عناصر جديدة بالمؤسسة العسكرية عبر مسابقات رسمية، أملا في أن تفرض التوازن داخل مؤسساتها العسكرية، لذلك فتحت المجال في تجنيد فئات جديدة، بمراسيم رئاسية كحالة جمهورية تشاد التي أصدرت المرسوم رقم 3 بتاريخ 6/يناير/1962م، لاستقطاب عناصر جديدة بمنظومتها العسكرية، مرتكزة في ذلك على القرار التنظيم الصادر بتاريخ 27/مايو/1961، وقد منحت بذلك الحكومة التشادية، الفرصة لكل أبناء المحافظات الإثنى عشر آنذاك، وكان عدد الفرص يساوي مائة وعشرة شاباً، تم توزيعهم على النحو التالي:

محافظة البطحاء 10 من الشباب، ومحافظة بلتن 8 من الشباب، ومحافظة بوركو إندي تبستي 5 من الشباب، محافظة شاري باقرمي 12، ومحافظة قيرا 10، ومحافظة كانم 10 من الشباب، محافظة لوغون 18 ومحافظة كيبى الأوسط 12 من الشباب، ومحافظة شاري الأوسط 5 من الشباب، ومحافظة سلامات 5 ومحافظة وداي 15 من الشباب.<sup>(23)</sup> وقد أدرجت بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في المرشح وهي: أن يبلغ من العمر 20 عاماً، وأن يكون كامل اللياقة الجسدية، وأن يكون عاذباً.

وقد وقع على المرسوم، كل من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء فرنسوا تومبلاي وأمين الدولة في الدفاع الوطني محمد عبد الكريم.

إن المنظومة العسكرية عالمياً، عادة ما تلزمها الترقية في الرتب العسكرية، وقد قررت دول الوسط الإفريقي، محاكاة المؤسسة العسكرية الفرنسية في توزيع الرتب وهي على النحو التالي:

\* هيكل الجنود غير الضباط ويحتوي على الرتب التالية:

(22)Denis, pierre: op.cit., p 252.

(23)j. o: de la République Française, bibliothèque nationale, N'Djamena. 1958, p 83.

- قائد رجال الفرقة الرئيسية عريف caporal

\* هيكل رتب الضباط الصغار فهو كالتالي:

- رقيب Sergent

- رقيب أول Sergent – chef

- مقدم Adjudant

- مقدم أول Adjudant – chef

كما أن رتبة الطبيب والصيدلي، وطبيب الأسنان، المراسل والملحقون فإنهم يمنحون رتبة Adjudant، وكذلك وظيفة نائب المسؤول عن الموسيقى العسكرية لتتطابق مع نفس الرتبة السابقة:

\* هيكل ضباط الصف ويشمل الرتب أدناه:

- ملازم Sous lieutenant

- ملازم أول Lieutenant

- نقيب Capitaine

- رائد Commendant

- ملازم عقيد Lieutenant colonel

- عقيد Colonel

- عميد General.

ففي جمهورية تشاد مثلا، التي تقع ضمن مجموعة وسط إفريقيا، حددت تعريفات زمنية للتدرج في الرتب العسكرية، نقلا عام هو مقرر في نظام الجندي الفرنسي، وهي على السياق التالي.

إن الفترة الزمنية من رتبة الملازم إلى العقيد، قد تصل إلى أربعة سنة كاملة بحسب المادة (11)، ثم من ملازم - عقيد إلى عقيد، تقتصر إلى عامين فقط بحسب نص المادة (12). وتؤكد المادة (14) على حق الترقية

للجنود المسجونين على حسب رتبهم العسكرية ويكون ذلك بطريقتين هما الأقدمية في الرتبة أو الاختيار أو الترشيح من الإدارة<sup>(24)</sup>.

كما تشير المادة (18) إلى وجود شروط للحصول على رتبة المقدم في وقت القيادة، والوقت الذي يقضيه المرشح في فرقته، التي ينضوي تحتها، وتعتبر شروط القيادة ضرورية لأجل الحصول على مختلف الرتب العسكرية على النحو التالي:

1- للحصول على رتبة المقدم يجب أن يكمل الجندي المرشح، سنتين في قيادة وحدة إدارية وهو في رتبة النقيب

2- أن يرشح الضابط من رتبة القيادة إلى رتبة العقيد لا يشترط عليه رمز القيادة للفرقة.

3- لكي يرشح الضابط إلى رتبة العقيد، عليه قضاء سنتين في القيادة وسنتين ضمن فرقته التي ينتمي إليها.

#### ب- المطلب الثاني: المساهمة في إرساء دعائم النظم السياسية القادمة :

إن فكرة "الجنرال ديغول" حول الدفاع الاستراتيجي، عن المصالح الفرنسية في الوسط الإفريقي، تعني بالضرورة التحكم في عناصر الضغط الفرنسي، على مجموعة وسط إفريقيا، وهو الواقع الذي فرضته الاتفاقيات العسكرية، وفي الحقيقة أن الاتفاقيات العسكرية، لم تكن وليدة الصدفة عشية الاستقلال، بل أن فرنسا قد وضعت حجر زاويتها منذ نهاية الخمسينات، وحددت ملامح تلك الفكرة الإستراتيجية، وذلك بموجب قرار 7/ يوليو/1951م، الذي قنن بناء جهاز دفاعي مشترك، لكامل الحلفاء الأفارقة مع النظام الفرنسي، وقد اكتملت فكرة استراتيجيه يمكنها الدفاع على إرساء حلف دفاعي بين فورت لامي - أنجمينا- وداكار وبوانت - نوار وديقو سواريز. وقد شكلت كل الدول المنتمية إلى محور الدفاع الفرنسي، لجنة دفاع مشتركة خاصة، مكونة من رئيس الجمهورية

(24)j. o: de la République Française, bibliothèque nationale, N'Djamena, 1962, p 80.

الفرنسية، بمثابة المندوب السامي لها، بينما تعود مهمة التنسيق بين كل فروع الدفاع في مختلف الدول إلى الوزير الأول الفرنسي.<sup>(25)</sup>

وفي أغسطس عام 1960م، استقلت دول مجموعة وسط إفريقيا عن فرنسا ، وارتبطت باتفاقيات الدعم العسكري والفني مع الحكومة الفرنسية، وأضحت تدور في فلك فرنسا الدفاعي، وتوضح تلك البنود المضمنة في تلك الاتفاقيات، أهمية اللجوء إلى فرنسا عسكرياً، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

**1- المحافظة على النظام:** وهو ما يهدف إلى إعانة النظم السياسة الجديد في الوسط الإفريقي، على تقوية أجهزتها الأمنية على الصعيد الداخلي، عبر تكوين الكوادر العسكرية والبوليسية.

**2- التقنية العسكرية:** وتهدف إلى تدريب الفنيين العسكريين والضباط، لبناء جيوش وطنية في الدول المستقلة حديثاً، على أن تلتزم الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدات العسكرية من موظفين عسكريين، وذلك لتنظيم وتدريب القوات المسلحة، وتحمل مسؤولية تزويدها بالأسلحة والمعدات، بينما يخضع هؤلاء الفرنسيين، الذين يدرّبون الجنود الأفارقة، للوائح الفرنسية دون الإفريقية، إذا ما ارتكبوا مخالفات قانونية، وهم مقيمون بالأراضي الإفريقية، وتشرف عليهم السفارات الفرنسية في دول الوسط الإفريقي<sup>(26)</sup>.

ومما يجدر ذكره، هو أنه لا يمكن أن يحاكم هؤلاء الجنود، إذا ما أعترف أحدهم جريمة قانونية - فهم فوق القانون العسكري لمجموعة وسط إفريقيا.

**3- المساندة الفعلية:** ويهدف هذا البند مساندة جيوش الدول الإفريقية ومنها، في القيام بمهامها الدفاعية، عندما تتدلع حرب إقليمية.

وقد ألحقت بهذه المعاهدات العسكرية، سلسلة من الاتفاقيات التي تعكس فكرة الارتباط القانوني، من أجل تحقيق الإستراتيجية الفرنسية، التي أساسها متعلق بالموضوعين التاليين:

---

<sup>(25)</sup> محمد، يوسف: مصالح فرنسا في تشاد (1960 - 1975م)، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الملك فيصل، 2002، ص

<sup>(26)</sup> j. o: de la République Française, Bibliothèque Nationale, Ndjamena, 1960, p 6.

أ- قاعدة عسكرية: وقد تحصلت فرنسا بموجب تلك الاتفاقيات، على قواعد عسكرية لها، ولذلك يمكن التمييز بين نوعين من القواعد العسكرية الفرنسية في مستعمراتها، فالأولى قواعد رئيسية وهي تشكل أساس التدخل العسكري الفرنسي، وتقع هذه القواعد في أهم المواقع الإستراتيجية الفرنسية، أما الثانية فتعتبر قواعد ثانوية تستقبل قوات التدخل في مناطق الأزمات بأفريقيا، ومن ثم يتم نقلها إلى القواعد الرئيسية.<sup>(27)</sup>

ب- المواد الإستراتيجية: تتحصل عليها فرنسا، بموجب اتفاقية خاصة بينها وبين كل دولة على حدا من دول مجموعة الوسط الإفريقي، كي تكفل لها حق الحصول على المواد الخام دون غيرها، وبأسعار زهيدة<sup>(28)</sup> إن سياسة التعاون العسكري، قد أجهزت نهائياً على سيادة بلدان الوسط الإفريقي، لأنها أحكمت القبضة على مفاصل المشاريع التنموية، وساعدت على رداءة التمزق الاجتماعي، لذلك نجد أن العلاقات الفرنسية مع دول الوسط الإفريقي، ما هي إلا مظهراً من مظاهر الاستعمار الجديد، على عكس ما كان يزعم الفرنسيون، بأنهم حماة للدول الناشئة، كي تحافظ على الأمن والنظام، بل إنهم في الحقيقة لا يحمون إلا مصالحهم الخاصة، وللحفاظ على المصالح الفرنسية الإستراتيجية يجب الحكومة الفرنسية أن تلتزم بالتالي:

1- إذا لم تف فرنسا بالتزاماتها الدفاعية، بموجب المعاهدات العسكرية المبرمة، ورفضت تقديم المساعدات والمعدات الفنية، فإن ذلك سيؤثر آجلاً، على علاقتها مع لجنة الدفاع لإفريقيا الاستوائية، التي سوف تشكك في مصداقيتها من ناحية العهود المبرمة معها، وبالتالي يقل الأثر الفرنسي في المنطقة، وقد تفقد توجيهاتها وإملاءاتها على المجموعة<sup>(29)</sup>.

2- تقصد فرنسا بتدخلاتها العسكرية، في دول الوسط الإفريقي، لدعم الأنظمة السياسية، هو لإثبات مصداقيتها في توفير الحماية للنظم الموالية لها من ناحية، والحفاظ على العلاقات الإستراتيجية في أواسط القارة وغربها من ناحية أخرى.

(27) جمعة ، أحمد محمد زين : الاتفاقات العسكرية الفرنسية التشادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تشاد خلال الفترة ما بين 1960- 1990 (دراسة تحليلية ) ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة السودان المفتوحة ، الخرطوم ، 2021 ، ص67

(28)Ibid, p 6.

(29)Haggar, Bichara Idriss: Histoire politique du Tchad sous le Régime du Président

François Tombalbaye 1960 - 1975 harmattan, paris, 2007, p 260.

3- إن غياب السلطة القومية القادرة على فرض سيطرتها على الأوضاع الحرجة، يستقطب اهتمام دول أخرى للتدخل في شؤون هذه الدول لملء الفراغ السياسي أن حدث، ولهذا أرادت فرنسا أن تقطع الطريق أمام أطماع تلك الدول.<sup>(30)</sup>

وقد تحدثت فرنسا في مرات عدة، عن محاولات سوفيتية وعربية، للتدخل في هذه المنطقة، خاصة وأن تشاد تعد إحدى البوابات المهمة إلى دول جنوب الصحراء، وذات ثقافة إسلامية عالية، وهو الأمر الذي أشار إليه وزير الخارجية الفرنسي، "السيد توماس" في عهد الرئيس جورج بومبيدو قائلاً (إن التدخل العسكري في تشاد، هو محاولة لمنع التدخل الأجنبي، كما حدث في جنوب السودان، والبيافرا في نيجيريا، وإقليم كانتقا بالكنغو الديمقراطية، وتقع تشاد في قلب القارة الإفريقية، وأن أي تدخل يمس سلامتها لا بد أن يؤثر على جاراتها من الدول الأفريقية الأخرى)<sup>(31)</sup>

لذلك وقعت الحكومة التشادية، عدة اتفاقيات ومعاهدات مع الحكومة الفرنسية، لضبط الأمن الداخلي بطريقة سرية، بتاريخ 1961/3/6، تقضي بتقديم الدعم اللوجستي لقوات الأمن الداخلي، وقد كانت تلك الاتفاقية عبارة عن غطاء تتمكن به فرنسا من حماية الأنظمة الموالية لها في أفريقيا.<sup>(32)</sup>

### المبحث الثالث: تدهور المؤسسة العسكرية لدول الوسط الإفريقي:

#### أ- المطلب الأول: المدارس العسكرية في بعض المستعمرات الإفريقية:

بعد أن تولت فرنسا مهمة التدريب والتجهيز لعناصر الجيش الإفريقي، في داخل مستعمراتها الحديثة الاستقلال، عملت على تفريخ شباب جدد في مجال الجنديّة، فالجيل الأول لهؤلاء الضباط، قد تم تكوينهم في المدرسة الفيدرالية لشباب فرقة الجنرال لكليرك بمدينة برازافيل، ثم بعد ذلك تعددت مراكز التدريب، وتعددت مصادر عتادها العسكري، بحيث أصبحت العمليات التدريبية في داخل المراكز الإفريقية وخارجها منتشرة، وجاهزة

<sup>(30)</sup>Buijtenhuijts, Robert: op.cit., P33.

<sup>(31)</sup>Arnaud, Dingamadji: l'or noir du Tchad 1952 - 2003, op.cit., p85.

(32) جمعة، حسن بوبا: الاتفاقات الفرنسية التشادية (1960 - 1960)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل، 2012، ص 117.

لتخريج أكبر عدد ممكن من الأفارقة في مجال الجندية، فمثلاً أصبحت مدينة إنتسرابي بمدغشقر، ومدينة بينجيرفيل بساحل العاج، ومدينة سان لويز بالسنغال، ومدينة بوار بجمهورية إفريقيا الوسطى، ومدينتي كينشاسا وكنتيلي بالكنغو الديمقراطية أصبحت هذه المدن عبارة عن مراكز للتدريب العسكري<sup>(33)</sup>.

فقد ساعدت تلك المدارس العسكرية، في هذه المدن بتلك الدول، على تأهيل عدد كبير من شباب دول الوسط الإفريقي في مجال الجندية، مما ساعد على توطيد العلاقات العسكرية، بين تلك الدول خلال تلك الفترة، وسمح لها بإيجاد فرص لتكوين أفراد مؤسستها العسكرية إبان فترة الاستقلال.<sup>(34)</sup>

وعليه فقد أصبح تعداد العناصر العسكرية الجديدة في تزايد مستمر، ونظراً لضرورة جلب الأمن والاستقرار، قررت النظم السياسية تدعيم المؤسسة العسكرية عددياً عبر تكوين مليشيات خاصة تابعة للنظم السياسية الإفريقية القائمة آنذاك.<sup>(35)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن وجود قوات وطنية إفريقية بهذه الدول، كان يحظى بتأييد شعبي في بدايته، لأن شعوب هذه المنطقة طوال فترة الاستعمار، كانت تترنح تحت وطأة نظام الإدارة الفرنسية، المتميز بالأمن المفرط، وحتى فترة بدايات الاستقلال، كانت للجيش الوطني مهام شكلية فقط، على الرغم من أنه يعتبر رمزاً للسيادة والاستقلال، إلا أن وجوده المنتحل للشخصية الوطنية، ما هو في الحقيقة إلا جيش يعبر عن خدمة المصالح الفرنسية، أكثر من خدمته للمصالح الوطنية، وذلك بحكم تفريخ العقيدة العسكرية الفرنسية لأبناء الأقليات، الذين تتشكل منها جيوش هذه المنطقة بالأساس، لترجيح كفة الأقليات على المستعصيين الأكثر تقوقاً قبل مجيء الاستعمار الفرنسي، وتغليب معادلة التفوق الحضاري لصالح الأقليات التي راهنت عليها فرنسا في عملية الغزو الاستعماري.

<sup>(33)</sup>Nelli, Djimtol: Bayo, Gagsougolvang: op, cit, p 169.

<sup>(34)</sup>Ibid, p 170.

<sup>(35)</sup> أحمد، محمد المهدي: الانقلاب العسكري في تشاد الدوافع والنتائج 1975 - 1982م (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة بجري (السودان) 2013م ، ص 129.

## ب- المطلب الثاني: ضعف الروح المعنوية:

لقد مرت المؤسسة العسكرية الوطنية الإفريقية في بدايتها، بمنعطفات خطيرة، فقد كانت ضعيفة التكوين والتجهيز من حيث العتاد، مما أوقف وتيرة رفع الهمم، من أجل مواجهة مستقبلها المهني المعاصر في وسط إفريقيا، حيث كانت قيادتها تعتمد فكراً - في السابق - على القادة الفرنسيين، وفجأة وجدت نفسها، أمام قيادة وطنية في أرضها، محمولة بالتجاذبات الإثنية والعرقية والإقليمية والمحسوبة، والتي ظهر أثرها في تنفيذ بنود اتفاقية الدفاع الموقعة بعيد الاستقلال<sup>(36)</sup>.

لقد أصبحت المؤسسة العسكرية في مفترق طرق، من أجل توحيد وتنشيط الروح المعنوية التي تساعدها في القيام بواجباتها المهنية، حتى تثبت للشعب بأنها مؤسسة وطنية، وبسبب غياب أو ضعف الروح المعنوية في إستراتيجيتها العسكرية، أصبحت في أعين مواطن الوسط إفريقي، بأنها تعمل لصالح النظم السياسية القائمة فقط، بإعتبار أن خصائص الروح المعنوية للجيش، تتبع من عادات وتقاليد الشعب نفسه، فيكتسب الضباط والجنود، وضعهم الذاتي والنفسي، النابع من طابع الولاء القومي، والتميز بالانتماء الاجتماعي، المرتهن بالحفاظ على المصالح العامة للمجتمع من أجل البقاء، بما فيه الحفاظ على التضامن المسنود بالموروث العرفي<sup>(37)</sup>. إن الحالة المعنوية لجيش الوسط الإفريقي، وقوامه الاجتماعي والسياسي، يعتبران من العوامل الأساسية، المؤثرة على الإستراتيجية العسكرية، المكتسبة من عقيدتها المهنية، من أجل شعوب هذه البقعة، التي تحتوي على مجموعة من القبائل ذات الإثنيات المتفرعة، وهو الأمر الذي فشلت فيه المؤسسة العسكرية منذ باكورة إنشائها، ولم تستطع أن تتفهم بشكل صحيح الصلة، التي تربط بين الإستراتيجية المهنية للجيش والعامل المعنوي، ودوره في الاستيعاب الموضوعي، لتطلعات الشعب الإفريقي، الذي وجد نفسه فجأة محمي بالذي العسكري، الذي كان

<sup>(36)</sup>Haggar, BicharaIdriss: op.cit., p 267.

<sup>(37)</sup> توركماني، العماد حسن: المذاهب العسكرية في العالم، ربيع الدار، دمشق، 1995، ص 52.

يهابه إبان فترة الاستعمار، ثم أوكلت إلى أصحاب هذه المؤسسة حمايته، وإن كانوا من أبناء الوطن، الذين قد تكون الروح المعنوية فيهم عالية، ويعملون على ضرورة أن تسود هذه الروح بين أفراد الشعب كافة.<sup>(38)</sup> أن وجود الأسباب الخطيرة، التي أدت إلى إضعاف الروح المعنوية للجيش الوطني في الوسط الإفريقي، قد كانت واقعية، جعلت المؤسسة العسكرية تدور في عدة مسارات، متقاطعة المصالح والفكر والإستراتيجية المهنية، فمسار المصالح الوطنية للنظم السياسة القائمة، تقتضي حتمية توفير الأمن والاستقرار، لضمان سير نسقها العملي، كما أن مسار فكر المؤسسة العسكرية مهني صرف لا يحتاج إلى أي تأثيرات جانبية، إلا في بعض الحالات الأساسية، كحماية أمن الدولة من الحروب الداخلية والغزو الخارجي، ومسار الإستراتيجية الفرنسية التي تسعى للحفاظ على المصالح عبر بوابة النخب السياسية والعسكرية، وخاصة الأخيرة التي تعتبرها فرنسا العصا الرادعة، حينما تحاول النخب السياسة التمرد أو العصيان، وفوق هذا كله تطلعات المواطن الذي عان من سوء الإدارة العسكرية الاستعمارية، فإن عدم وجود توافق بين تلك المقتضيات، نظراً لفقدان الفهم والتعليمات الواضحة لكل طرف من هذه المجموعة، أضحت المؤسسة العسكرية الوطنية، عاجزة عن التمييز بين علاقتها بالهرم السياسي ووتيرة سيره، لضمان تحقيق تطلعات الشعب، بالمحافظة على الإستراتيجية الفرنسية<sup>(39)</sup>.

إن الخلاف الذي ظل يحدث بين تلك الأطراف الثلاثة المتصارعة في الوسط الإفريقي المعاصر من وقت لآخر، قد كان يدفع ثمنه الباهظ شعب الوسط الإفريقي، الذي دائماً ما كانت تطلعاته، تدور خارج الإطار، لأنه لم تكن هناك خارطة طريق، توضح حيثيات العلاقة بين فرنسا والمؤسسة العسكرية الإفريقية، والنخبة السياسية الوطنية، ولبيان أوجه الربط بينها يجب أن تكون سياسة الدولة مستندة على المؤسسة العسكرية، للحفاظ على المصالح الفرنسية في الوسط الإفريقي، على اعتبار أن القيادة السياسية، هي التي يجب أن تقبض بيدها زمام

---

<sup>(38)</sup> توركماني، العماد حسن: مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>(39)</sup>Haggar, Bichara Idriss: op.cit., p 269.

الأمر في جميع مرافق الدولة، وإلا فسوف تتعذر الإدارة بين النخبة السياسية الحاكمة والجيش ومتطلبات الدولة الفرنسية بشكل جلي.<sup>(40)</sup>

إذا ما علمنا بأن أجهزة الدولة، تعمل بموجب توجيهات نخبة سياسية ومهنية تحدد إطار عملها، ومقدار حرية العمل المتاحة لها، فهي ملزمة بتنفيذ تلك التوجيهات، من أجل جعل المسيرة موحدة ومنسجمة في جميع أجهزة الدولة، لما تتطوي عليه طبيعتها من تلازم وترابط، لأن تخلف أي منها يؤثر على بقية الأجهزة، وتصبح من المعوقات، في حين يجب على كل الوزارات، القيام بوضع سياساتها، بما في ذلك وزارة الدفاع، أسوة ببقية الوزارات والمؤسسات المستقلة والأجهزة الخاصة، لتتبع عن تلك السياسة، الأهداف التي من خلالها تحدد الواجبات، والتي تشكل المحور الأساسي، في إدارة القوات المسلحة في حالات السلم، وتطبيقها في الميدان أثناء الحرب، لأنها ترسم نهج التسليح والتجهيز والتدريب والتنظيم، وبناء القوات المسلحة<sup>(41)</sup>. وهو الأمر الذي تعتمد عليه القوات المسلحة في الوسط الإفريقي، بشكل أساسي على القوات الفرنسية، حيث أن أفراد المؤسسة الوطنية، يشعرون دائماً بالانتماء إلى فرنسا، وذلك لضمان انسياب واستمرار المتطلبات العسكرية الضرورية وبصورة مهنية<sup>(42)</sup>.

### ج- المطب الثالث: ضعف التدريب وقلة الأسلحة:

إن الفكرة العسكرية، تتطوي على عوامل تؤثر في سريان عملها سلباً أو إيجاباً، ولكلا الحالتين، أطر تقرر من خلالها مسيرة الاحتراف العسكري، لذلك فإن الدولة الفرنسية، قد حددت إطار عمل المؤسسة العسكرية لوسط إفريقيا، ولنجاحة عمل القوات المسلحة، لابد من الاهتمام بهذين العاملين:

(40) شكري، طارق محمود: العقيدة العسكرية وتطوراتها، الذاكر، بغداد، 2016، ص 80.

(41) شكري، طارق محمود: مرجع سبق ذكره ، ص 82.

(42) Kebzabo, Saleh: Jeune Afrique, N° 664, cefod, 1973, p 16.

\*- العدو المحتمل: وهو عنصر متغير بحكم تغير قدراته التقنية والصناعية والاقتصادية والتسليحية، وحجم قواته المسلحة وأهدافه العسكرية والسياسية، وطبيعة تحالفه مع الحكومة الفرنسية، فهي تموله بالأسلحة البدائية التي لا تصلح لتحقيق المرجو منها في الميدان الحربي، وقد يعزى ذلك إلى تغير مبدأ التحالف من أجل تحقيق المصالح، ففي الحقيقة، يمكننا أن نصف التحالف المعتمد بين الحكومات في الوسط الإفريقي، والحكومة الفرنسية، التي تشعر بالوصاية على هذه الحكومات، هو تحالف بين القوي والضعيف، وهذا يحكمه المبدأ القائل "ليس هناك عدو دائم ولا صديق دائم، بل هناك مصالح دائمة، فتغيير المصالح يغير من مواقف التحالف أو الصداقة".<sup>(43)</sup>

- إن التطورات العلمية والتقنية وتحديداً في المجال العسكري، لا يمكن أن تستقر على حال، بل يجب أن يكون لها دور فعال في صياغة الفكرة أو المنهج العسكري، من حيث التسليح والتجهيز والمعدات، وهذا ما ينقص المؤسسة العسكرية الوطنية لوسط إفريقيا، والتي كانت تعتمد في تلبية متطلباتها الأساسية على المصنوعات الفرنسية، فكانت أسيرة لفرنسا، التي ظلت تقوم بتجهيزها من حيث العتاد الحربي والأسلحة والتدريب، بل وخلقت فرنسا عدواً وهمياً لإفريقيا وهو الشعب، إذا ما طالب يوماً باسترداد حقوقه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ونزعها من يد النخبة الحاكمة، التي ظلت تخدم مصالح فرنسا قبل مصالح الشعب الإفريقي<sup>(44)</sup>.  
فعلى الرغم من الطموحات الوطنية الكثيرة والمنطقية، ظلت قوات الجيش الإفريقي الحديث الولادة، عاجزة على التوفيق بين متطلبات الشعب، وواجبات الحكومة الوطنية ومصالح الدولة المستعمرة، مما جعل أفراد المؤسسة العسكرية على مفترق طرق، وخاصة عندما تتعذر تلبية متطلباتها.<sup>(45)</sup>

وعليه فإن المؤسسة العسكرية للوسط الإفريقي، وبحكم إعدادها الخارجي، قد ظلت تقتصر على الدوام، إلى المجالات التي تؤثر في سير عملها، من أجل تحقيق الهدف المرجو منها، ولهذا دائماً ما كانت تلجأ عندما

<sup>(43)</sup> شكري، طارق محمود: المرجع نفسه ، ص 85.

<sup>(44)</sup>Buijtenhuijs, rebert: op.cit., p 242.

<sup>(45)</sup> شكري، طارق محمود: مرجع سبق ذكره، ص 87.

تريد توثيق وتقوية مهنتها إلى المؤسسة العسكرية الفرنسية، وأن هذه المجالات التي سنسردها هي من تمثل حجر الزاوية، الذي تستند إليه القوات الإفريقية، في عدم بنائها المؤسسي وكل استخداماتها، وهذا التأثير يشمل جوانب المجالات الآتية:

\* - **قلة التسليح:** إن ما يرمي إليه الفكر العسكري هو، لابد من توفير أسلحة وتجهيزات ومعدات تواكب ما يراد بلوغه بمقتضى ذلك الفكر، لذلك يتطلب مراعاة قدرات الدولة، وعدم تجاوزها وتحميلها فوق طقتها، بل يجب أن تأتي واجبات الحكومات للوسط الإفريقي، ضمن حدود قدرات مؤسساتها العسكرية، كما يجب عليها أن تكون منسجمة مع ما يراد تنفيذه<sup>(46)</sup> مع أن لجيوش الوسط الإفريقي، ميزانية مجازة سنوياً حتى وصلت في العام 1964م من 4 إلى 6% من الميزانية العامة لدوله، وإن تجهيزاتها من ناحية العتاد قليلة، لا تفي بالغرض، علماً بأن هذه النسبة مؤثرة جداً في اقتصاد هذه الدول.

\* - **ضعف التنظيم والتدريب:** لقد ظلت قوات المؤسسة العسكرية في وسط إفريقيا، تعمل بموجب تنظيمات هرمية، تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف لملائمة الظروف المهنية، إلا أن تنظيماتها لم تكن منضبطة، وخاصة في الترقيّة والرواتب والمناصب، إذ كثيراً ما يراعى الميول القبلي أو الموالاة أو المحسوبية، فعلى الرغم من تدريبها في المدارس الفرنسية أو الإفريقية، إلا أن التأثير السياسي عليها قد جعلها معقدة نوعاً ما، وهو ما جعلها تفتقر إلى الانضباط المهني، مما أفقدها التناغم والتنسيق المنظم في مجال عملها الاحترافي<sup>(47)</sup>.

#### المبحث الرابع: هشاشة بناء هرم المؤسسة العسكرية الوطنية لدول وسط إفريقيا:

في الواقع إن بناء القوات المسلحة، ينبثق من حاجة أساسية، كجلب الأمن والاستقرار والدفاع عن الحدود الوطنية وغير ذلك، ويمكن تحديد إطار هذه الحاجة الأساسية، من خلال الفكر أو المنهج العسكري، الذي وضعته الوزارة المعنية، تلبية لمتطلبات القيادة السياسية، فيجب أن تبنى العقيدة العسكرية على نوع القوات

(46) المرجع نفسه ، ص 89.

(47)Gatta, Galingothe: op.cit., p 203.

وحجمها، مع إعداد ساحة العمليات بما سينسجم مع تلك العقيدة، إلا أن هرم المؤسسة العسكرية في وسط إفريقيا هش وضعيف، نظراً لتعارض متطلبات القيادة السياسية مع العمل المهني العسكري والعكس، حيث كانت الروح القبلية والإثنية والمحسوبية متفشية بين أفراد الجيش، مما أضعف كيان هرمها، فأثر ذلك على استخدامها الميداني.<sup>(48)</sup>

### الخاتمة :

توصل البحث إلى أهم النتائج والتوصيات، يمكن حصرها في النقاط التالية:

#### أولاً: النتائج:

- أن نظام الجندية المعاصر ورثته دول وسط إفريقيا عن فرنسا، بكامل عيوبه المتمثلة في ضعف إدارة الأزمات المحلية .
- الاهتمام بأفرقة العقيدة العسكرية، حتى تساير مقتضيات المواطنين الأفارقة، إذا ما نتجت من البيئة المحلية عادات وتقاليد.
- توصل قادة الجيوش إلى بناء العلاقات الاعتمادية المتبادلة بينها وفرنسا من جهة والنخبة الحاكمة من جهة أخرى.
- انه من الصعوبة بمكان أن تكون الجيوش في الوسط الإفريقي، بعيدة عن معترك السياسة، على الرغم من أن قادتها لم يعدوا الإعداد التام، لتولي الهرم السياسي في دولهم.

(48) شكري، طارق محمود: مرجع سبق ذكره، ص 90.

- إن المؤسسة العسكرية في وسط إفريقيا، أضحت سببا في عدم تطور الديمقراطية بهذه المنطقة، كما أن بعضا من قادة الجيش كانوا سببا في عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية بإفريقيا.

### ثانياً\_ التوصيات:

- يمكن لقادة دول الوسط الإفريقي، أن يجتهدوا في التفريخ العسكري، لان وسط إفريقيا بحاجة ماسة إلى نظام جندي، يجسد الشخصية الإفريقية.
- إعطاء الأولوية للعقيدة العسكرية بتربية وتكوين وتثقيف ناتج من البيئة المحلية، كي يتحسن تعامل الجنود مع إدارة الأزمات المحلية.
- أن ينصرف الجيش في وسط إفريقيا إلى مهنته فقط دون الانشغال بالسياسة، لتنمية الرغبة المهنية.
- أن يظهر الجيش في وسط إفريقيا، قدراته التشغيلية بالاحتراف، الذي يؤدي الى إبراز الهوية الوطنية.

### المصادر والمراجع :

المراجع العربية :

- (1) ميرسكي، غيورغي : الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية . دار التقدم .الاتحاد السوفيتي . 1998م
- (2) رزق، باسم رزق عدلي : إفريقيا والغرب. مركز البحوث العربية الإفريقية . مكتبة الجزية . ط1 . القاهرة . 2010م
- (3) حسن، حمدي عبد الرحمن: العسكريون والحكم في إفريقيا. مركز دراسات المستقبل الإفريقي . القاهرة . 1996م
- (4) حسن، حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية , مركز دراسات المستقبل الإفريقي . القاهرة . 1998م
- (5) محمد، يوسف: مصالح فرنسا في تشاد (1960 - 1975م)، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الملك فيصل، 2002.
- (6) جمعة ، أحمد محمد زين : الاتفاقات العسكرية الفرنسية التشادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تشاد خلال الفترة ما بين 1990-1960 (دراسة تحليلية ) ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة السودان المفتوحة ، الخرطوم ، 2021 .
- (7) جمعة، حسن بوبا: الاتفاقات الفرنسية التشادية (1960 - 1960)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الملك فيصل، 2012.
- (8) أحمد، محمد المهدي : الانقلاب العسكري في تشاد الدوافع والنتائج 1975-1982م (رسالة دكتوراه غير منشورة)جامعة بجري (السودان) 2013م
- (9) توركماني، العماد حسن: المذاهب العسكرية في العالم، ريع الدار، دمشق، 1995.
- (10) شكري، طارق محمود: العقيدة العسكرية وتطوراتها، الذاكر، بغداد، 2016.

#### المراجع الأجنبية :

- (1)Gatta, Galingothe: T2,.
- (2) Nelli, Djimtola.Bayo;Gagsougolvang.
- (3)Denis, pierre.
- (4) J. O: De la République du Tchad, bibliothèque nationale, ndjamena, 1962.
- (5)Buijtenhuijts, robert: le frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977 - 1984) karthala, paris, pays – bas 1987.
- (6) Blaise;Josalima;Tchad - France; le Lachage, jeune Afrique, No613, cefod, 1973.
- (7) j. o: de la République Française, bibliothèque nationale, Ndjamen, 1958.
- (8)Haggar, BicharaIdriss: Histoire politique du Tchad sous le Régime du Président François Tombalbaye 1960 - 1975 harmattan, paris, 2007.
- (9)Arnaud, Dingamadji: l'or noir du Tchad 1952 – 2003.
- (10) Kebzabo, Saleh:JeuneAfrique, No 664, cefod, 1973.
- ( 11) Ngangbet, Michel.